الاعتبارات البيئية كأداة حمائية أمام التجارة الدولية مع الإشارة للدول النامية

أ. زعيمي رمزي – جامعة عباس لغرور– خنشلة

ملخص:

يعد موضوع البيئة اليوم من أهم المواضيع الرئيسية على مستوى العالم، وخاصة بعد أن بلغ الاختلال البيئي حدا ينذر بتبيعات خطيرة على مستقبل الأجيال القادمة، وذلك جراء الهدر المستمر للموارد الاقتصادية المتاحة، وأنه وفي عصرنا الحالي برزت ظاهرة الهيمنة وبشكل خاص في المعاملات الدولية التجارية، وفي هذا الإطار فإن المحافظة على البيئة يستدعي تثبيط النشاطات الاقتصادية المضرة للبيئة والتي تدخل في التبادل التجاري الدولي، وذلك من خلال القيود التي تفرضها الدول تحت شعار منتجات صديقة البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتيبات التجارة والاتفاقات البيئية، والتي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، حماية البيئة، منتجات صديقة، القيود، التبادل التجاري.

Summary:

The subject of environment is considered one of the most controversial issues nowadays especially after the environmental decline that has bad consequences on the next generations. This is mainly due to the waste of the available economic resources; in addition to the appearance of the domination phenomenon in the International Trade field. Therefore, we need to stop the economic activities which are harmful to the environment through promoting to the environmentally friendly products from one hand; and through the International treaties and the organized trade under the supervision of The International Trade Organization from the other hand.

key words:

Environment, protection of the environment-friendly products, limitations, terms of trade.

مقدمة:

لقد أثارت المحاولات العديدة للدول المتقدمة والمتعلقة بالمعايير البيئية وارتباطها بالتجارة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية العديد من الانتقادات حول الأهداف الحقيقية التي تسعى من أجلها الدول المتقدمة، خاصة ونحن في عصر أصبح فيه استخدام الحواجز التجارية أمرا مرفوضا في ظل نظام تجاري دولي تحكمه التنافسية، وأن هذه التنافسية داخل الأسواق الدولية لم تهتم لأمرين هما: أولا: أن عمليات الإنتاج التي تقوم بها الدول المتقدمة والنامية لم تراعي الأضرار البيئية التي تخلفها، والأمر الثاني: هو أن الدول النامية لها استخدامات إنتاجية محدودة تكون أكثر سلبية على البيئة، وبالتالي فإن تركيز الدول المتقدمة على القضايا البيئية سيؤدي إلى التأثير على القدرات الاقتصادية المحدودة للدول النامية، وكذلك في الحد من الاستهلاك العالمي بحسب الخبراء، لذلك أصبحت الاعتبارات البيئية مصدر قلق لدى الدول المرتبطة ببعضها البعض في التجارة الدولية، وذلك من خلال القيود المفروضة على السلع والخدمات التي تكون مخصصة للتصدير والاستيراد. لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تمكنت السياسات البيئية من تقليص حجم التجارة الدولية؟ بصيغة أخرى: هل ساهمت القيود البيئة الجديدة في الحد من التبادل التجاري الدولي؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة الموضوع من الجوانب الرئيسية التالية:

I . الاعتبارات البيئية :

1. مفهوم البيئة: لقد وردت عدة تعاريف للبيئة، ومن بين هذه التعاريف نجد:

– **التعريف اللغوي للبيئة:** اتفقت معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة مشتق من الجذر الثلاثي (بوأ) الذي أخذ من الفعل (باء)، إلا أنه يمكن استخلاص التعريف اللغوي للبيئة على أنها المكان أو الوسط أو المنزل الحسن المهيأ للنزول والإقامة[1].

– **تعريف ثاني:** "هي الموارد الطبيعية للعالم التي تتضمن الهواء، الماء، الأرض، النباتات والحيوانات المكونة للنظام الإيكولوجي"[2].

– **تعريف ثالث:** "هي جميع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان، والتي تؤدي إلى تشكيل نظام معين، يتأثر ويؤثر في الفرد"[3].

من خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي: "البيئة هي مكونات الطبيعية، والمتمثلة في التربة، الماء، الهواء، الكائنات الحية وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر وفق ظروف وعوامل متواجدة في الطبيعة (مناخ، تلبية حاجات.... الخ)، تؤدي إلى القيام بعمليات ونشاطات متبادلة بين هذه العناصر، ينتج عنها علاقات تأثير وتأثر".

2. المعايير البيئية:

هي تلك المعايير التي تطبق على السلع المتداولة تجاريا، حيث تطبق عليها تدابير وطنية ذات

أهمية كبيرة في علاقة التجارة بالبيئة، هناك معايير بيئية معمول بها في جميع مراحل دورة المنتوج (من استخراج المواد الخام إلى التصنيع والتغليف، النقل، تجارة الجملة، تجارة التجزئة إلى الاستهلاك) متفق عليها ومن بين هذه المعايير[4]:

1.2. معايير الجودة والانبعاثات: *Normes de qualité et démission*

1.1.2 معايير الجودة: وهي تهدف إلى وصف الدولة المنشودة للبيئة، قد تكون محددة من حيث حالة ونوعية الهواء أو الماء أو التربة، مع الأخذ بعين الاعتبار تراكم المواد الضارة في البيئة "الأحمال الحرجة ***Charges critiques***"

ففي في فرنسا أنشأت الهيئة التشريعية على أساس مبدأ الوقاية (وهو نظام لضمان مراقبة جودة الهواء وآثاره على الصحة والبيئة.

1.2. 2 معايير الانبعاثات: تتطلب استخدام أفضل التقنيات المتاحة للحد من كميات المواد التي تنبعث من النباتات والمصانع.

2. 2 معايير المنتجات والعمليات وأساليب الإنتاج :

Normes de produit et les précédés et méthodes de production

2.2. 1 معايير المنتجات: وجب تعيين أحد الاختصاصيين الفيزيائيين أو الكيميائيين من أجل التدقيق في عملية الانبعاثات كالأدوية والمنظفات أو قواعد التعبئة (وتستخدم على نطاق واسع في الشؤون الصناعية).

2.2.2 معايير عمليات وأساليب الإنتاج : العديد من المنتجات تتم وفق عدة خطوات، على سبيل المثال إنتاج الورق يتطلب الحرق وقطع الأخشاب، هذه العمليات المختلفة لها تأثيرات على البيئة (فقدان التنوع البيولوجي، تلوث الأنهار، تدهور نوعية الهواء....)

3.2: معايير الأداء: *les normes de Performance*

تعرف منظمة الإيزو الأداء البيئي على "أنها النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة"[5].

كما تحدده مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالاستدامة، بأنه الالتزام الاستراتيجي للمؤسسة تجاه التنمية المستدامة، ويتألف إطار الاستدامة من سياسات المؤسسة ومعايير أدائها المعنية بالاستدامة البيئية، وذلك من خلال تحديد المخاطر والآثار، وتشكل معايير الأداء الثمانية معا المعايير التي يجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة الوفاء بها على مدى عمر استثمار المؤسسة[6]:

- معيار الأداء رقم 1: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها.
- معيار الأداء رقم 2: العمال وأوضاع العمل.
- معيار الأداء رقم 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث.
- معيار الأداء رقم 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها.

- معيار الأداء رقم 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري.
- معيار الأداء رقم 6: حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- معيار الأداء رقم 7: الشعوب الأصلية.
- معيار الأداء رقم 8: التراث الثقافي.

3. أهمية البيئة في علم الاقتصاد:

يعرف علم الاقتصاد الكلاسيكي على أنه: "العلم الذي يدرس الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن أو اشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة."، لكن هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغير، ولم يعد يتناسب مع الاقتصاد الحديث (متطلبات تطور النشاط الاقتصادي)، لأنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي الذي فرض نفسه.

فمثلا عند إنتاج أي منتج صناعي، فإنه لا يحسب ضمن التكلفة سوى التكلفة داخل المجمع الصناعي ولا يحسب كم طناً من الأسماك قد دمر في البحيرة أو في البحر المجاور مقابل إنتاج هذا المنتج أم كم شخصاً قد تضرر أو مرض نتيجة الغازات أو الغبار المنطلق، وكم سيكلف علاجهم وما هي خسائر الإنتاج الناجمة عن التوقف عن العمل بسبب المرض، وكم هو حجم الضرر الحاصل في المزروعات والغابات والهواء في المنطقة المحيطة بالمجمع الصناعي[7].

ولعل، أولى بوادر الاهتمام بموضوع حماية البيئة كانت في دول الشمال المصنعة، وهذا في الستينيات عندما أثيرت مسألة الأمطار الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبة في السويد وأثرت على غاباتها، وعندما تبين أن مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من مداخن محطات المصانع في أمريكا الشمالية،[8] اكتسبت المسألة بعداً اقتصاديا عالمياً يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية .

كذلك جراء الظواهر المحلية لتدهور البيئة، النتيجة على أنشطة التنمية الاقتصادية، كأنشطة التصنيع المكثف والتجمعات الحضرية التي غزت المدن أدى بجمعية الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر عالمي عن البيئة في ستوكهولم عام 1972 طرحت فيه العديد من المسائل (منها انتشار داء الملاريا وهو الموضوع الذي طرحته الصين) وأنتهى المؤتمر إلى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكما عقدت الأمم المتحدة مؤتمر آخر عن التصحر سنة 1994، أفرزته النشاطات الاقتصادية المتنامية الأخطار، وتزامن عقده مع حالة الجفاف التي أصابت منطقة الساحل بغرب إفريقيا، وأبرز فيه كذلك مشكلة الخلل البيئي الذي نجم عن بناء السد العالي في جنوب مصر[9].

ونتيجة النشاط الصناعي المكثف والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي أدى إلى تسمم المعادن الثقيلة باليابان،[10]سنة 1952، وكارثة تسرب مادة كيميائية سامة من مصنع في شمال إيطاليا سنة 1976، ومشكلة العطب الذي أصاب محطة الطاقة النووية في شرق الو.م.أ سنة 1979، والأمثلة كثيرة

على ذلك، كل هذا أدى إلى الاهتمام بقضايا البيئة، مما أسهم في ظهور الاقتصاد البيئي، والذي أرجعه الخبراء إلى فشل السوق وفشل السوق يعني عدم قدرة الأسواق على تخصيص الموارد بكفاءة.

ولعل التاريخ الفعلي لظهور علم اقتصاد البيئة هو في عقد الثمانينات من القرن العشرين بعد أن أدرك مجموعة من الباحثين والمفكرين بأن التحسينات في السياسة والإدارة البيئية وحماية رفاهية الأجيال القادمة تعتمد أساساً على الجمع بين مجالات الفكر هذه، هذا ما أدى بعلماء الاقتصاد وعلماء البيئة إلى تشجيع المنظمات الدولية على تطوير نظم مساءلة شملت البيئة، وجراء هذه الجهود تم تشكيل الجمعية الدولية لعلم الاقتصاد البيئي في ورشة عمل عقدت في برشلونة أواخر سنة 1987م، وتم إطلاق مجلة علم الاقتصاد البيئي في سنة 1989م، وعقدت منذ ذلك الحين العديد من المؤتمرات العالمية الدولية المهمة، وأسست معاهد تعنى بالاقتصاد البيئي في أرجاء العالم وتمنح الشهادات العليا في علوم الاقتصاد البيئي المختلفة.

وفي نصيب الدول النامية من هذا الطرح فإنه وفي خضم الدعوة إلى إعادة توزيع الصناعات على الصعيد العالمي بما يخدم الدول النامية، ظهرت نوايا لتوجيه الصناعات الملوثة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك التكنولوجيا المطبقة في المنشآت الصناعية التي سعت وتسعى الدول النامية إلى إقامتها على أراضيها وهي أدرى بمخاطرها حيث لا توجد معايير مقننة لأدنى شروط السلامة البيئية همها الوحيد هو السعي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية متجاهلة الأضرار البيئة[11] وطبعا مع تركيز الصناعات المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة كثيفة رأس المال، قليلة العمالة في الدول المتقدمة.

II .تحرير التجارة الدولية:

تدخل حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تعبر بصورة شاملة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، والذي يقوم بين الدول المختلفة التي تتميز بتباين أنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث تتضمن هذه العلاقات حركات الهجرة الدولية أي تنقل الأشخاص، وحركات السلع والخدمات، رؤوس الأموال والاستثمارات، وتنقسم هذه الأخيرة كما هو واضح إلى حركات تبادلية دولية للسلع والخدمات والتي يطلق عليها مصطلح "التجارة الدولية".

وكما أن حركة التبادل التجاري الدولي، بدأت بمفهوم بسيط في السابق عن طريق المقايضة، إلى أن وصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا من حيث وسائل التنفيذ والظروف التي ترتبط بشكل كبير بالتخصص الدولي في العمل،

والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية التي حصلت، مما أسهمت في تطور تحرير التجارة الدولية، ومن بين هذه التطورات الحديثة الأساسية في شأن التجارة الدولية نجد:

- **أولا:** ظاهرة التكتلات الاقتصادية فهي ظاهرة ليست جديدة، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة، وذلك بقيام

كل من الدول المتقدمة والنامية بإنشائها أو الانضمام اليها، وأرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى اصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الجديد[12]. وتعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع عدد كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي. وأن هذه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" "R.Baldwin" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية[13].

- **ثانيا:** قيام الشركات الغربية بالإنتاج أكثر فأكثر في الدول النامية والناشئة وخصوصا الآسيوية أي الصين والهند، والسبب هو التكلفة المنخفضة والعمالة الجيدة التي تجذب الاستثمارات، فالشركات الاميركية مثلا تنتج في الصين وتصدر منها الى أميركا، أما التجارة الالكترونية، فتتطور تدريجا لتغير معالم التجارة الدولية بحيث يصبح قطاع الاتصالات ركيزة أساسية للتبادل السلعي والخدماتي[14].
- **ثالثا:** منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1995 يأتي إنشاء الـ OMC في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل الـ OMC ثالث هذه الأركان إلى جانب الـ FMI* و BM* وتعمل على إقرار معالم النظام الجديد الذي أصبح يميز بوحدة السوق العالمية، وبالتالي فإن المبادئ الأساسية التي أنشأت من أجلها منظمة التجارة العالمية هي[15]:

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

- **المبدأ الأول:** عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات, و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية .
- **المبدأ الثاني:** إزالة كافة القيود على التجارة سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية مثل الحصص الكمية، ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من

عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

- **المبدأ الثالث:** اللجوء إلى التفاوض : وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية .

III.علاقة البيئة بالتجارة الدولية:

هناك ارتباط وثيق بين النشاط التجاري الدولي والبيئة، بحيث تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة، إذ تعتبر البيئة المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج، وفي المقابل فإن ما يتبقى(نفايات) عن العملية الإنتاجية يؤثر بشكل مباشر على البيئة، إضافة إلى أن حركة التجارة الدولية تتأثر بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والتي تنادي بتطبيق المعايير البيئية على إنتاج السلع الموجهة للأسواق العالمية، وبالتالي فإن هذه العلاقة بين البيئة والتجارة الدولية نلاحظها في:

1. الإقرار بالارتباط بين التجارة الدولية والبيئة: وذلك من خلال الأتي[16]:

1.1. الرابط القانوني: بحيث يتجسد القانون التجاري الدولي في هياكل مثل منظمة التجارة العالمية، وكذا اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية، أما القانون البيئي فيتجسد في مختلف الاتفاقات والأنظمة البيئية المتعددة الأطراف داخل هياكل النظام التجاري الدولي، مثال ذلك تعهد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بإعادة هيكلة اقتصاداتها للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

2.1. البيئة والتنمية: من خلال الدراسات التي تمت في إطار التجارة والتنمية، فقد اجمع جل الاقتصاديين بأن التجارة تزيد في معدل النمو الاقتصادي الذي ينعكس على زيادة التنمية الاقتصادية، وأن زيادة التجارة يعني زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الضرر البيئي.

2. البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة الدولية: ***L'environnement dans les accords de l'OMC***

منذ سنة 1947، سعت الـ GATT من خلال المؤتمرات التجارية المتعددة الأطراف، وكذا الترتيبات والاتفاقات، لتشمل مجالات جديدة، وابتداء من جولة الأورغواي إلى التوقيع على اتفاق مراكش يومي 14 و15 أبريل 1994، الذي أتاح للدول باتخاذ قرار بشأن التجارة والبيئة، والاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، إلى أن ظهرت منظمة التجارة العالمية، وما تخللها من جهود مبذولة في إطار حماية البيئة ومن بين هذه الجهود نجد[17]:

1) تجارة السلع:

- ✓ اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية؛
- ✓ الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛
- ✓ الاتفاق بشأن الزراعة؛
- ✓ اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية.

2) تجارة الخدمات:

- ✓ التصنيف القطاعي للخدمات (التصنيف المركزي للمنتجات، الخدمات البيئية)؛
- ✓ خدمات التنظيف (البند رقم 9410 من cpc)؛
- ✓ خدمات التخلص من القمامة (البند 9402 من cpc)؛
- ✓ خدمات الصرف الصحي وخدمات مماثلة (البند رقم 9402 من cpc).

ونضرا لأهمية موضوع البيئة على المستوى العالمي فقد تشكلت هيئة داخل منظمة التجارة العالمية تعنى بالقضايا البيئية تمثلت في:

لجنة التجارة والبيئة *Le comité de commerce et de l'environnement*

تأسست لجنة التجارة والتنمية بموجب قرار اللجنة 1994 بمراكش، وتمددت أهدافها في إطار جدول أعمال الدوحة وتقوم على:

- تحديد العلاقة بين احكام النظام التجاري العالمي المتعدد الاطراف والاجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية؛
- تحديد العلاقة بين التدابير التجارية والتدابير البيئية من أجل تعزيز التنمية المستدامة؛
- تقديم التوصيات المناسبة حول ما إذا كان من الضروري تعديل أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف وفق مبادئ الانفتاح والعدل وعدم التمييز.

النقاط الأساسية التي تعمل من أجلها لجنة التجارة والتنمية:

- قواعد التجارة والاتفاقات البيئية: *Règles commerciales et accords environnementales*
- أن قواعد وإجراءات النظام التجاري الدولي بما فيه التجارة متعددة الأطراف تتم في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛
- حماية البيئة والنظام التجاري *Protection de l'environnement et système commerciale*
- الضرائب ومتطلبات البيئة الأخرى*Les impôts et autres exigences de l'environnement*
- وتعني الرسوم والضرائب لغرض حماية البيئة؛
- شفافية الإجراءات التجارية البيئية: *Transparence des mesures commerciales environnementales*
- بحيث تم إنشاء قاعدة بيانات بيئية (***BDE***) سنة 1998، تشرف عليها منظمة التجارة العالمية وتقوم بجمع وتحديث التدابير المتعلقة بالبيئة سنويا؛
- البيئة وتحرير التجارة: *Environnement et libéralisation du commerce*

وهي تختص بتأثير التدابير البيئية من أجل الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

3. واقع حماية البيئة في إطار المنظومة الاقتصادية الدولية.

على الرغم من أن حديث العالم والتعاون الدولي أتى بمؤتمرات واتفاقيات أسهمت في وضع قوانين ومبادئ لحماية البيئة الإنسانية بمختلف قطاعاته، وأرجع المختصون بأن المشكلات البيئية تكمن في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أما الحلول فتتوقف على إحداث تغيرات في خصائص هذه المنظومة[18]، ومن أهم المؤتمرات التي تعالج المشكلات البيئية هي:

مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972 : جاء فيه أن المسؤولية مشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية والتي شارك في إحداثها المجتمع الدولي كله[19]، وأن العالم بحاجة ماسة إلى التعاون الدولي لرفع مستوى البيئة الإنسانية وإنقاذها من التدهور وتطوير قواعد القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية لتتماشى مع التطورات الحديثة التي تجتاح العالم وقد نص المبدأ (21) من إعلان ستوكهولم على أن « للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حق سيادي في استثمار مواردها طبقاً لسياستها البيئية الخاصة، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها أو تحت رقابتها لا تضر بيئة دول أخرى أو بيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ إعلان ستوكهولم، حيث عمل على التوفيق بين مسألتين مهمتين[20]: الأولى هي حرية الدولة في ممارسة ما تشاء من أنشطة استثمارية لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية، والثانية هي ألا تتسبب هذه الحرية في الإضرار ببيئة الغير أو خارج الحدود السيادية للدولة مثل المواقع التي تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء ويمكن القول أن هذا المؤتمر شكل منعطفاً تاريخياً من حيث بداية الانطلاق الحقيقي لبدء الاهتمام بالبيئة الإنسانية عموماً، حيث تمخض عنه قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة *United Nations (UNEP) Environnement Program*، ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية بوجه عام .

مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 يونيو عام 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة[21]، ولعل هذا المؤتمر هو الأكبر والأوسع نظراً للعدد الهائل من المشاركين، فقد كان أكبر اجتماع عالمي في التاريخ حضره ثلاثون ألفاً من ممثلي (178) دولة ومائة وثلاثون من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر[22]:

1. حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون؛
2. مكافحة إزالة الغابات؛
3. مكافحة التصحر والجفاف؛
4. حفظ التنوع البيولوجي؛
5. اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات المشعة؛

6. حماية المياه العذبة وإمداداتها من التلوث؛
7. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية وإدارة موارد الأراضي؛
8. النظر في ارتفاع عدد سكان العالم والتزايد المخيف لشعوب العالم الثالث؛
9. تحسين ظروف العيش والعمل، عن طرق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئي.

وقد انقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين[23]: فدول الشمال الغني ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات، وأهم الاتفاقيات التي جاءت فيه:

- **الاتفاقية الأولى:** وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.
- **الاتفاقية الثانية:** اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغييرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لسخونة الجو.
- **الاتفاقية الثالثة:** معاهدة الغابات والمساحات الخضراء وجاء فيها: "تتعاون الدول بروح المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي للأرض، لذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها على صعيد الأبحاث الدولية من أجل تنمية ثابتة وفقاً لقدراتها المالية".

اتفاقية كيوتو في اليابان لخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لعام 1997 : هي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(UNCED[#]) ، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي[24].

كما نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة(ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور) (*perfluorocarbon*) التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتبارا من عام 2008 م، صادقت 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16فبراير2005[25].وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2٪ مقارنة بسنة 1990، بحيث ألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8٪، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6٪، وروسيا بنسبة 0٪، سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8٪ لأستراليا و10٪ لأيسلندا[26].

بناءا على ذلك فان هناك بعضا من المقترحات والتوصيات التي تمثل في مجملها حلولا ولو في درجات مختلفة ومنها:[27]

- بالنسبة لقضايا الطاقة والوقود والانبعاثات السامة فيمكن معالجتها من خلال استخدام موارد الطاقة النظيفة والمتجددة، كما ف وقود الأخشاب والقوة الكهرومائية؛
- انسجاما مع التغيرات الجارية في العالم تبرز ضرورة اعتماد الاعتبارات البيئية كغيرها من المعطيات التي تتم بناءا على تصميم الخطط الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية، وهذا قبل البدء في تنفيذ المشروع.

مؤتمر باريس 2015: "المثالية البيئية" "*Lexemplarité environnementale*"

اختارت فرنسا وضع المؤتمر تحت شعار "المثالية البيئية"، وذلك بتنفيذ خطة عمل للحد من تأثير هذا الحدث من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء، النفايات، والطاقة).

وقد تقرّر في هذا المؤتمر بأن تنتهج الدول المشاركة سلوكا نموذجيا من حيث البيئة، وستنفذ برنامج عمل يتيح تقليص التأثير الناجم على البيئة، من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والنفايات والطاقة) وانبعاثات غازات الدفيئة إلى أدنى حد.

V . تأثير القيود البيئية على حجم التبادل التجاري الدولي:

في الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية والدول المتقدمة على السواء لطي عهد الحمائية والقيود التجارية، وبالتالي بناء نظام تجاري عالمي تتكافأ فيه شروط التبادل التجاري الدولي، وذلك من خلال تدابير منظمة التجارة العالمية، ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن عن وجود تأثيرات قد تؤدي إلى مشاكل بيئية والناتجة على التدفقات التجارية بين دول العالم، وقد بينت منظمة التجارة العالمية بأنه يمكن للتجارة أن تكون في بعض الأحيان عاملا أساسيا في تزايد الأضرار البيئية وذلك من خلال[28]:

1) **في مجال الزراعة:** بينت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية في الزراعة يؤثر على الحياة البشرية ويضر المحاصيل، وقد تنجم عنه آثار سلبية على المياه الجوفية؛
2) **في مجال إزالة الغابات:** إن انخفاض مساحة الغابات والمراعي واختفاء الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي الناتج على الطلب المتزايد للمنتجات الزراعية وكذا الطلب على الأخشاب، يؤدي إلى تدمير بيئة وبالتالي السكن الملائم لكم هائل من مختلف النباتات، الحيوانات والحشرات، كما أن الغابات تساهم في الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري؛
3) **الاحتباس الحراري:** تعتبر منظمة التجارة العالمية الاحتباس الحراري المتأتي من تزايد انبعاثات غازات ثاني أوكسيد الكربون خاصة في الصناعات، والتي تستعمل الطاقة بشكل كبير مثل صناعة

السيارات، قضية عالمية تستوجب تضافر الجهود الدولية من أجل إيجاد الحلول المناسبة وبالتالي الحد من تفاقم المشكلات البيئية، وفي هذا السياق تقترح المنظمة فرض ضرائب النشاطات المتسببة في التلوث، وهذا ما قامت به دولة الدانمارك مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في صناعاتها.

كذلك هناك عراقيل إضافية ذات صلة بالبيئة والتبادل التجاري الدولي، والمتمثلة في مجموعة من النزاعات تمت في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية ومن بينها:

1. قضية التونة والدرافيل بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية:

رفعت المكسيك قضية ضد الولايات المتحدة في 3 سبتمبر 1991 تتهمها فيها بأن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بناء على قانون حماية الحيوانات البحرية[29]، والذي تحرم بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية استيراد التونه ومنتجاتها التي يتم اصطيادها بشبكات تؤثر على حياة الدرافيل، ومن جانبها فقد احتجت الولايات المتحدة بقانونها الصادر في سنة 1988 بشأن حماية الحياة البحرية والذي يحرم استيراد التونه من دول الشرق الاستوائي للمحيط الهادي التي لا تتوافق طرق صيدها مع معايير حماية الدرافيل التي تطبيقها الولايات المتحدة على صياديها المحليين.

2. نزاع الجمبري والسلاحف البحرية:

نتيجة لضغط المنظمات البيئية والغير الحكومية ادمج القانون الأمريكي الخاص بالمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض حكما يمنع استيراد الجمبري الذى تم اصطياده بواسطة انواع معينة من الشبكات والتي لا تحافظ على سلاحف البحر، ومن ثم فقد تضررت بعض البلدان المصدرة للجمبري من هذا القرار الأمريكي وكان على رأس تلك البلدان الهند وماليزيا وباكستان وتايلاند معتبرة ان القانون الأمريكي يناقض احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهو ما ايدته الاجهزة المعنية لمنظمة التجارة العالمية حيث عارضت الاجراءات المتخذة من جانب الولايات المتحدة الامريكية حيث خلص جهاز الاستئناف التابع لألية فض المنازعات الى ان الاجراء الأمريكي كان "تميزيا بشكل لا يمكن تبريره" كما ان الولايات المتحدة الامريكية لم تقم بإجراء مفاوضات لتوصل الى حلول توافقية لحماية السلاحف البحرية والمحافظة عليها، كما ان الولايات المتحدة الامريكية في تطبيقها لقرار منع الاستيراد اعطت دول الكاريبي فترة سماح اطول من تلك الممنوحة الى الدول الاسيوية .

3. النزاع حول البقر الهرموني:

والذي قام بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي بعدما قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد اللحوم المحتوية على هرمونات النمو القادمة من الولايات المتحدة الامريكية لأغراض صحية، حيث كان الاتحاد الأوروبي يرى انه يجب القيام بالتحاليل على المدى الطويل لمعاينة اخطار استهلاك اللحوم المحتوية على الهرمونات على صحة الانسان، وعندما عرضت هذه القضية امام منظمة التجارة العالمية فقد رفضت الاجهزة المعنية بتسوية النزاعات الاجراءات الاوروبية حيث ان هذه الاجراءات من

طرف الاتحاد الأوروبي مخالفة لقواعد المنظمة حيث لم يثبت حتى الان أي اخطار لتلك اللحوم.

4. الحظر الأسترالي ضد بعض صادرات السلمون الكندية:

يتلخص ذلك النزاع في تقديم كندا شكوى الى منظمة التجارة العالمية بسبب وجود حظر أسترالي لبعض انواع صادرات السلمون الكندي بسبب بعض قواعد الحجر التي يعود تاريخها الى عام 1975، ووفقا لحكم محكمة جهاز الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية فان استراليا بهذا الحظر تكون قد خرقت اتفاقية تدابير الصحة النباتية والحيوانية "sps" وخاصة بعد ان فشلت في تبرير الحظر الذي فرضته على اساس علمي ومن ثم فقد رفضت منظمة التجارة العالمية الاجراءات الأسترالية من جانب واحد. كما أن وفي إطار العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة في الدول النامية فإن هذه الأخيرة تحظى باهتمام خاص، بحيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة، إلا أن هذه الدول ترى بأنها غير مسؤولة عن تضرر البيئة العالمية، فالمسؤولية تقع على عاتق الدول المتقدمة الصناعية، ومن جهة أخرى تتمسك الدول المتقدمة بأن الممارسات البيئية للدول النامية يمكن أن تضر بالبيئة العالمية في المستقبل بأكثر مما أضر به التصنيع الذي قامت به في الماضي.

ولعل تبني السياسات البيئية من جانب واحد يعد مصدر إثراء غير مشروع للطرف الآخر، ومصدر ضرر اقتصادي للجهات الملتزمة به، وهو ما لا يمكن تبريره على أساس القيود التجارية على صادرات الدول النامية، ما لم تلتزم هذه الدول بانتهاج السياسات البيئية المناسبة والتي تدعو إليها الدول المتقدم.

ومع تزايد الاهتمام بالبيئة على المستويين المحلي والدولي، فقد بدأت الدول المتقدمة في عقد التسعينات من القرن الماضي في إجبار مختلف الدول وخاصة النامية على الالتزام بالمعايير البيئية والتي وجدت نفسها أمام قيود تؤثر على حجم صادراتها وفي حال الالتزام بها سيؤثر ذلك على نفقات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية[30].

كما أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي يواجهها المنتجون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من أجل الاستجابة للقيود البيئية المطلوبة في أسواق التصدير من قبل الدول المتقدمة، وذلك راجع إلى النقص في البنى التحتية، رؤوس الأموال، المهارات، ناهيك عن نقص التحكم في التكنولوجيا وصعوبة الحصول على المعلومات، وتكمن أهم هذه التحديات فيما يلي[31]:

1. **نقص المعلومات:** إن المشكلة هنا لا تتمثل فقط في الحصول على المعلومات في حد ذاتها، ولكن تكمن كذلك في الوقت المناسب للحصول عليها، فالمعلومات الخاصة بأي قطاع تتطلب توفير شبكات اتصال فعالة، وهو ما ينقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، ففي بعض الحالات تتحصل الحكومات أو القطاعات المعنية للدول المصدرة على المعلومات في وقت متأخر مما لا يترك لها الفرصة في التجاوب مع هذه القيود حتى ولو كانت تملك القدرة على ذلك.
2. **نقص الموارد والإمكانات:** لا يملك بعض المنتجين في الدول النامية المعارف الضرورية من أجل التوافق مع القيود البيئية، خاصة عندما يتعلق ذلك بتغيرات يجب إدخالها على عمليات ووسائل

الإنتاج، وفي بعض الحالات لا يتمكن المصدرون وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فهم تفاصيل هذه القيود نتيجة التعقيدات التقنية، كما لا يملكون رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في عمليات وأساليب إنتاج جديدة مثل معدات الحد من التلوث ومواد معينة تدخل في عملية التصنيع.

3. **اختلاف القيود البيئية من سوق إلى آخر:** وتعد من أهم الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تصدير منتجاتها حيث يجد المصدرون أنفسهم مجبرين على التكيف مع متطلبات متغيرة ومتعددة بتعدد الأسواق الخارجية التي يصرفون فيها منتجاتهم.
4. **ارتفاع تكاليف تقييم المطابقة:** إن الهيئات المحلية المكلفة بالمصادقة على النوعية في الدول النامية لا تملك مصداقية وغير معروفة لدى الدول المستوردة، حيث أنها تعاني من نقص في البنى التحتية مثل (المخابر، أدوات القياس، نقص البيانات) فمثلا قد يشترط البلد المستورد عدم تجاوز حدا معينا من الانبعاثات والتي لا يمكن قياسها إلا في مختبرات حديثة وتتوفر على وسائل تقنية متطورة جدا ومعترف بها، وهي في العادة ذات تكاليف مرتفعة لا تقدر على دفعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

هذا، ونتيجة للمشاكل والتحديات المذكورة سابقا فقد كشفت دراسة قامت بإجراءها منظمة الصحة العالمية على 67 دولة من الدول النامية، على أن أغلب هذه الدول لا تملك القدرة الكافية على تخطيط وإدارة الشؤون البيئية، حيث أنها تحظى بدرجة 6 نقاط من 7 نقاط كمقياس رقمي، بينما لم تسجل الدول النامية حسب هذا المقياس سوى 3 نقاط فقط من 7. كما أن السياسات الحمائية التي فرضتها الدول المتقدمة على الصادرات الزراعية والصناعية من الدول النامية قد ساعدت على زيادة اعتماد هذه الأخيرة على صادراتها من المواد الأولية.

من حيث التصور الشخصي لهذا الموضوع، فإنه يمكن للاعتبارات البيئية أن تؤدي إلى تقليص حجم التبادل التجاري الدولي، وهذا نظرا للأهمية التي أصبحت تعطى للاعتبارات البيئية وذلك من خلال مايلي:

قد تؤثر القيود البيئية في صناعة السيارات لدرجة أنها قد تلغي فكرة إنتاج سيارة ما، أو حتى تسويقها في مكان معين بسبب ارتفاع سعرها المبالغ فيه، وكذا عدم قبولها من طرف الدولة المستوردة مما ينجم عنه تقليص الإنتاج الموجه للتصدير، وبالتالي تقليص حجم التجارة الدولية.

كما إن المبادرة التي قامت بها المجموعة المكونة من 14 دولة «أستراليا، كندا، الصين، تايبيه الصينية، كوستاريكا، الاتحاد الأوروبي، هونج كونج /الصين، اليابان، نيوزيلندا، النرويج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، سويسرا والولايات المتحدة» بالعمل على إطلاق مبادرة عمل تفاوضية، عديدة الأطراف للتوافق على قائمة السلع البيئية، سيترتب عليها زيادة التوجهات للاعتبارات البيئية في التجارة الدولية، وبالتالي قد

يؤدي هذا الإجراء إلى المغالاة في تطبيق المعايير البيئية المتمثلة في المقاييس البيئية والصحية الإلزامية، معايير الأداء، مواصفات بيئية وتوفير معلومات عن المنتج أو ما يعرف بالعنونة البيئية *Eco-labeling* المعتمد على تحليل دورة الحياة للمنتج، بحيث أن هذه الإجراءات من قبل الدول المتقدمة تعتبر نوعا من الحماية التجارية والتي تراها الدول النامية غير عادلة وتقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق وبالتالي تثبط من إمكاناتها، بما قد تحوزه بعض تلك الدول من عناصر الميزة النسبية والقدرة التنافسية، وسينتج عنه توقف العديد من الدول النامية عن إنتاج كثير من المنتجات وخاصة الزراعية والغذائية والاعتماد شبه الكامل على الاستيراد، الأمر الذي لا يتفق مع مبادئ اشراك الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد.

كما أن الشكوى التي رفعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان الى منظمة التجارة العالمية ضد الصين بسبب القيود التي تفرضها الصين على صادراتها من المعادن النادرة بدافع حماية البيئة، وكان مبرر الصين في ذلك هو أن المعادن يستخرج من المناجم، سيؤدي هذا الأمر حتما إلى المعاملة بالمثل لكل من الدول الثلاثة اتجاه الصين فيما يخص الصادرات والواردات.

وقد أوقف الاتحاد الأوروبي وارداته من في مجال المنتجات النسيجية وفقا للقانون رقم 2002/61/ EEC والتي تحمل أصباغ لأزو Azo Dyes وكانت ألمانيا وهولندا هي السباقة لذلك، ونحن نعلم بأن المنتجات النسيجية أغلبها تأتي من الدول النامية، وأن هذا الإجراء ستؤدي إلى زيادة إبعاد الدول النامية من النظام التجاري الدولي وبالتالي التقليص من حجم التجارة الدولية.

وفي الأخير، ن قيام الاتحاد الأوروبي بمنع استيراد الأسماك من الدول النامية سنة 1997، وكذا عمل على تقليص وارداته من الأخشاب من دول جنوب شرق أسيا، وهذا بداعي الإفراط في نهب الموارد للمحافظة على البيئة، يقلل من فرص نفاذ هذه الدول إلى الأسواق العالمية لأن معظم الدول النامية تتميز بإمكانيات محدودة، وأن عرقلة عمليات نفاذها إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى عدم تسديد فواتير وارداتها بالتالي فإن التجارة الدولية تدور في حلقة ضيقة (التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة فقط). أصبح الآن على الدول المصدرة أن تستعيد لمواجهة التحديات المصاحبة لتحرير التجارة الدولية والنظر إلى تحسين المواصفات القياسية البيئية للوصول إلى الأسواق الخارجية، لأن ذلك عقبتين تتمثل الأولى في التكاليف الزائدة والعقبة الثانية العلامة البيئية.

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع البيئة والتجارة الدولية تبين لنا بأنه توجد علاقة ارتباط بين التجارة الدولية والبيئة، وذلك أن التجارة الدولية مبنية على تبادل السلع والخدمات، وأن هذه السلع والخدمات مرتبطة أساسا بعملية الإنتاج التي تستخدم الموارد الطبيعية والبيئية، وبالتالي فإنه هناك علاقة تأثير وتأثر، بحيث زيادة النشاط التجاري يعني الزيادة في استغلال الموارد مما يؤدي إلى احداث تأثيرات على البيئة، مما أدى إلى ادخال البعد البيئي على جودة المنتجات، وأخذ في الازدياد بمرور الوقت، حتى أصبحت

المعايير البيئية بمثابة تأشيرة لأي منتوج أو خدمة لاقتحام الأسواق الخارجية خاصة بالنسبة لمنتجات الدول النامية، ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة ارتباط بين التجارة الدولية والبيئة وذلك أن التجارة الدولية تعتمد على السلع والخدمات التي انتاجها من خلال الاستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية مما يلحق أضرار على البيئة وكذا عدم المحافظة على نصيب الأجيال القادمة؛
- تؤدي الاعتبارات البيئية إلى زيادة تكاليف الإنتاج المادية والفنية، وبالتالي فهي تشكل عقبة أمام التجارة الدولية خاصة على منتجات الدول النامية، وأن هذه الاعتبارات قد تمثل عائقا قد يثبط الجهود المبذولة في إطار التحرير التجاري الدولي.
- لايزال تحرير التجارة العالمية مرتبط ارتباطا كبيرا بإرادة الدول المتقدمة وفق ماتراه مناسبا لظروفها ومصالحها التجارية, مما يعمق من المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية خاصة المتعلقة بالبعد البيئي.
- ساهمت التجارة الدولية في ظهور العديد من المشاكل البيئية، من خلال الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مما أدى إلى استنزافها ونضوب الكثير منها.
- المشكلة الأولى في الدول النامية هي ليست مشكلة بيئة، وإنما المشكلة هي فشل التنمية الاقتصادية.

التوصيات والاقتراحات

- العمل على تخفيض وإذا كان مناسبا إزالة الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية على السلع والخدمات التي تدخل البعد البيئي في العملية الإنتاجية؛
- من إثبات عدالة النظام التجاري العالمي، وجب على الدول المتقدمة أن تقوم بتقديم مساعدات فنية ومالية للدول النامية من أجل التوافق البيئي، وهذا لضمان وصول منتجاتها المتواضعة إلى الأسواق العالمية؛
- تعاني العديد من الدول النامية من فشل برامج التنمية، وبالتالي لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة، وكذلك لا يمكن الاستمرار بالتنمية بالشكل السائد حيث لا تؤخذ الاعتبارات البيئية بالحسبان، إلا أنه لابد من التوفيق بين التنمية والبيئة، وعملية التوفيق هذه يمكن أن تتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية للتنمية.

<u>الهوامش والإحالات :</u>

[1]– أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، علم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ص: 104.

[2]– خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف–مع الإشارة إلى حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 62.

[3] – Bertrand Lévy, **Nature et environnement : considérations épistémologiques**, L'article complet, Département de Géographie, Université de Genève, 1999.

[4] Cheick Oumar Toure, **Protection de l'environnement et commerce international**, Université de limoges, 2008.

[5]– عبد الرحمان العايب، الشريفة بقة، مداخلة بعنوان" **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية–حالة الجزائر**–، المؤتمر العالمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

[6] international finance corporation (IFC), **World Bank Group, Performance Standard 8**, Cultural Heritage, January 2012, P : 2.

[7]– محمد غنايم، **الاقتصاد والبيئة**، مقال بمعهد الأبحاث التطبيقية، الأكاديمية العربية في الدانمارك، بدون سنة.

[8]– أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، 1990، ص: 37.

[9]– محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 354.

[10]– شريف علي الصوص، **التجارة الدولية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص :106.

[11]– رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، علم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب –الكويت 1979، ص: 67.

[12] -Eric Bosserelle, Article **: La guerre économique, forme moderne de la guerre ?**, Revue Française de Socio-Economie, N°8, 2011/2, France

[13]– عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 89.

[14] - Silvio Contessi and Hada El-Ghazaly, **Multinationals from Emerging Economies : Growing but Little Understood**, Review Regional Economist 2010.

[*] ***FMI : Fonds Monétaire International***, صندوق النقد الدولي

[*] ***BM : Groupe de la Banque mondiale***, مجموعة البنك العالمي

[15] - Article Ecrit et Publié Par : **L'organisation mondiale du commerce**, Publications de L'OMC, Genève, Suisse, 2015.

[16] -Institut international du développement durable, **Guide de l'environnement et du commerce**, Canada, 2005.

[17] - United Nations Statistics Commission, **Central Product Classification**, CPC version 1.1, New-York, 2002, pp : 28-29.

۞ cpc : Central Product Classification التصنيف المركزي للمنتجات

• BDE : قاعدة بيانات بيئية database Environmental

[18] – http://www.un.org/ar/globalissues/environment/ 2014 .23.12 تاريخ المطالعة:

[19] – سامية سرحان "**أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية** " رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة ،جامعة سطيف، الجزائر، 2011 ، ص: 47.

[20]– عطية ناصف ايمان، **مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008 ص: 24.

[21]– عامر محمد حراف، **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 71.

[22]– خبابة عبد الله: مداخلة بعنوان **التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 الى مؤتمر بالي 2007**، خلال المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07 ,08 أفريل 2008 ، ص: 06.

[23]-http://www.britannica.com/EBchecked/topic/616390/United-Nations-Conference-on-Environment-and-Development

UNCED : United Nations Conference on Environment and Development, مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

[24]– شكراني الحسين: مداخلة بعنوان، **من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 – مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية**، مجلة المستقبل العربي، ص: 13.

[25]– تقرير لجنة التنمية البشرية 2008.

[26] - Réseau Action Climat France, Protocole de Kyoto : Bilan et perspectives, France 2012,(www.rac-f.org).

[27] - Elena Ares, Oliver Bennett, Paul Bolton, Climate Change : The Copenhagen Conference, House of Commons, Reserch Paper 09/87,America, 2009 .

[28]– سامية سرحان **(مرجع سبق ذكره)**، ص:72.

[29]– خير الدين بلعز **(مرجع سبق ذكره)**، ص: 95.

sps : SPS Agreement, Agreement on Sanitary and Phytosanitary, اتفاقية الصحة والصحة النباتية

[30]– سامي عفيف حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، مصر، 2004، ص: 273.

[31] -le commerce et l'environnement, http://ecompus.wto.org/admin/files/ consultez 05/03/2016 à 15 :27.